

إطار عام لمشروع سلام عربي - إسرائيلي

د. محمد عبد العزيز ربيع

حين بدأت في عام 1988 البحث عن وسيلة لاعتراف أمريكا بمنظمة التحرير الفلسطينية يمهد الطريق لفتح حوار بين الطرفين، توصلت بعد تفكير عميق إلى أن إعداد وثيقة تبين بوضوح شروط كل طرف كانت الخطوة الأولى، وذلك كي يعرف كل طرف المطلوب منه للقبول بالآخر والتحاور معه. وكي لا تصبح محاولات تفسير الوثيقة سببا للضياع وفقدان الثقة، أعددت الوثيقة على شكل نقاط محددة لا تشمل إعادة التفسير. وبينما احتوى الجزء الأول شروط أمريكا للاعتراف بالمنظمة كما فهمتها، احتوى الجزء الثاني شروط المنظمة للقبول بوجهة النظر الأمريكية. وبعد جولتين من الاتصالات السرية الجادة وبعض الحركات المسرحية لشولتز وزير خارجية أمريكا، تم التوصل لاتفاق عام، تبعه اعتراف أمريكي بمنظمة التحرير وفتح حوار معها، حيث لم تستغرق العملية برمتها سوى بضعة شهور. وحين بدأ الحوار اقترحت على الوفد الفلسطيني إعداد "نقاط للنقاش" (Talking Points)، تكون كل ورقة في حدود صفحتين أو ثلاثة وتطرح موضوعا محددا بهدف التوصل إلى توافق حوله. ومع أنني أعددت أربعة ورقات للوفد كأمتلة، إلا أنه لم يستخدم أي منها، مما جعله يجتمع مع السفير الأمريكي في تونس أكثر من 50 مرة دون التوصل لاتفاق حول أية قضية.

إلى جانب ذلك وجدت أن أي خطة مقترحة لحل نزاع ما لا بد وأن تقوم بإقناع كل طرف بالتركيز على ما أسميته "الأهداف الايجابية" التي يسعى ذلك الطرف لتحقيقها ولا يمكن له التنازل عنها، والتغاضي عن "الأهداف السلبية" التي يتمنى تحقيقها. ويعود السبب في ذلك لكون الأهداف السلبية هي الوجه الآخر للأهداف الايجابية التي لا يمكن للطرف الآخر القبول بحل النزاع دونها. ويمكن لمن يريد معرفة المزيد عن هذه النظرية مراجعة كتابنا: Conflict Resolution and Ethnicity الذي يستخدم اليوم مرجعا في العشرات من الجامعات والدول. ويمكن الاطلاع عليه على موقعنا الالكتروني. وهنا أود أن أنبه القارئ إلى أن الخطة المقترحة أدناه تتبع هذا الأسلوب: تحديد الأهداف بوضوح، والتركيز على الايجابية منها.

أما فيما يتعلق بدور الفلسطينيين والإسرائيليين في عملية السلام فإن الوقائع تشير إلى أن كافة الحكومات الإسرائيلية واللجان التنفيذية لمنظمة التحرير قامت بالتهرب من مسؤولية طرح مبادرة سلام حقيقية، وبالتالي من أخذ زمام المبادرة في هذا المجال. ولما كانت إسرائيل قادرة على تزييف الوعي الغربي عامة بالاعتماد على الإعلام الذي تسيطر عليه المنظمات والأموال الصهيونية، فإن جرائم إسرائيل روجت كإجراءات دفاعية مشروعة. وفي غياب الإعلام العربي، أصبح كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال عملا إرهابيا. وهذا أتاح الفرصة للدولة اليهودية بإدعاء السعي للسلام وممارسة الإجراء في آن واحد.

وهنا لتسمح لي كافة الأطراف العربية بطرح بعض الأفكار فيما يخص خطة سلام قابلة للتنفيذ إذا حسنت النوايا، وقادرة على كسب تعاطف الرأي العام العالمي، وإخراج أمريكا ودعاة السلام من يهود العالم، حتى في حالة فشل اللقاء الدولي:

1. التزام إسرائيل بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران 1967، بما في ذلك القدس.
2. إقامة دولة فلسطينية على تلك الأراضي، على أن يكون هناك تواصل جغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
3. إعلان القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.
4. سيطرة الدولة الفلسطينية على أراضيها وسماتها ومياهها الإقليمية ومواردها الطبيعية.
5. قبول إسرائيل بحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، على أن يتم تطبيق حق العودة ضمن خطة لا تهدد الأغلبية اليهودية لإسرائيل.
6. أن يكون لكل فلسطيني حق العودة للدولة الفلسطينية.

7. موافقة المجتمع الدولي، خاصة أمريكا وكندا وأستراليا والاتحاد الأوروبي والدول الاسكندنافية والدول العربية التي تستضيف اللاجئين والتي توفر لهم العمالة على استيعاب نسبة جيدة منهم بعد تعويضهم عما فقدوه من ممتلكات وما عانوه من ظلم.
8. انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان ومزارع شبعاء التي احتلتها عام 1967، وعودتها لأصحابها الشرعيين في سورية ولبنان.
9. تفكيك البرنامج النووي الإسرائيلي كما حدث في إفريقيا الجنوبية، ويحدث اليوم في كوريا الشمالية.

وفي المقابل، تلتزم الأطراف العربية، بما في ذلك الدولة الفلسطينية بما يلي:

1. التوقيع على اتفاقية سلام مع الدولة اليهودية تعلن بموجبها إنهاء حالة الحرب وتطبيع العلاقات.
2. القبول بدولة فلسطينية منزوعة السلاح، والاعتماد في حفظ الأمن على قوات أمن يقوم الاتحاد الأوروبي بالإشراف على تدريبها وتسليحها، تلتزم بمكافحة الإرهاب وعدم السماح للحركات المتطرفة بالنشاط على أراضيها.
3. قبول سورية بأن تصبح الجولان منطقة منزوعة السلاح، تطبق فيها الإجراءات المعمول بها في سيناء حالياً.
4. قبول الدولة الفلسطينية بمبدأ مبادلة بعض الأراضي مع الدولة اليهودية، على أن لا تتجاوز المساحة الخاضعة للتبادل 3% من الضفة الغربية.
5. القبول بجدول زمني مرن للانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وتفكيك المستوطنات وإزالة الجدار، يبدأ حال توقيع الاتفاق ويكتمل خلال عام على الأكثر.

أما فيما يتعلق بألية التنفيذ، فإن الخطة تدعو لتشكيل قوة دولية من 60 ألف جندي تقودها هيئة الأمم المتحدة، لا تنسحب إلا بقرار من مجلس الأمن، لتقوم بالإشراف على الانسحاب الإسرائيلي، والمساعدة في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وتفكيك المستوطنات اليهودية، وإزالة الجدار العازل، وحفظ الأمن. وتشكيل لجنة تحكيم دولية مخولة بالبت في أي خلاف يقع بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال مراحل تطبيق الاتفاق.

قيام الجانب الفلسطيني بحملة إعلامية عالمية شاملة تستمر سنوات وتخاطب الرأي العام العالمي بكافة فئاته ومشاربه الفكرية للترويج لمشروعها لتحقيق السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

وهنا أود أن اطمئن من يتفق ومن يختلف معي بأن إسرائيل تسير نحو الزوال. لقد كتبت مجموعة مقالات حول هذا الموضوع قبل العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان بأسابيع، موجودة على موقعنا الإلكتروني. في حالة استمرار حالة الحرب، لا أتوقع زوال إسرائيل قبل 20-30 سنة، ستقوم خلالها بقتل آلاف الفلسطينيين وإحاق المزيد من الدمار والعذاب بمن سيعيش منهم. وحين تتأكد إسرائيل من حتمية النهاية، فإن من المتوقع أن تستخدم القنبلة النووية لقتل الملايين من العرب والمسلمين. أما في حالة السلام، فإن إسرائيل ستزول من خلاف استنزاف بشري طبيعي وتدرجي، وفي غضون 30 سنة. إن الهوة بين المتطرفين والمعتدلين من اليهود واسعة ومتنامية ولا يمكن ردمها. إن ما يوحدهم اليوم ويحول دون اقتتالهم هو عداؤهم للعرب وكرهيتهم للمسلمين.

لنشر يوم الثلاثاء 9-10-2007

د. محمد عبد العزيز ربيع rabiem@hotmail.com

www.yazour.com